

عن وفاة الدكتور محمد مرسي

17 يونيو 2019

مرسي لن يكون الأخير: الإهمال الطبي في السجون أداة نظام السيسي لقتل الخصوم

منظمات حقوقية: نطالب

بالسماح لاصليب الأحمر

وهيئات أممية بتقصي أوضاع

السجون المصرية



تفاصيل ما حدث في جلسة د#مرسي اليوم

- 1- دكتور مرسي كان عنده جلستين اليوم لفضية التخابر وجلسة أخري لفضية الهروب واقتحام السجون أمام القاضي شيرين ربنا ينتقم منه
- 2- المحامي الخاص بدكتور مرسي اسمه تقريباً كمال غير مسموح له بمقابله نهائياً .. وبدأ في الترافع وطالب ببطلان المحاكمة وهكذا والمحامي قال انه د مرسي معاه حقيبة (يقصد أسرار) ولازم يتعمل له محاكمة خاصة للحديث عنها ... ود مرسي طلب الكلمة بعدها
- 3- قبل ما يتكلم د مرسي ... د صفوت حجازي و د عصام الحداد طلبوا إن الجلسات متكنش كل يوم لانها كبار في السن تعبانين وييجوا من 7 الصبح للعشاء بدون دواء ولا اكل وبيقعدوا علي الأرض .. وقالوا الاسبوع الماضي د رشاد بيومي جاتله زبحة صدرية بسبب الإهمال الطبي والتعب كل يوم في الجلسات.
- 4- د مرسي بدأ كلمته وقال أنا معايا حقيبة فيها تفاصيل مهمة والمحامي نفسه ميعرفش التفاصيل اللي فيها لانه ممنوع من التواصل معايا
- 5- د مرسي كمل كلامه عن الحقيبة وقال الحقيبة فيها معلومات هامة ولازم أتكلم قدام الجهات المختصة وطالب بمحاكمة خاصة .. وقال هحافظ علي الأسرار اللي فيها لغاية ما أقابل ربنا (والراجل فعلاً أهو صدق) وأنا طلبت كذا مرة كده بدون إستجابته
- 6- د مرسي قال بعدها .. بصوت في تعبت وبحة شديدة ... (بلادي وإن جارت علي عزيزة.....وأهلي وإن ضنوا علي كرام
- 7- وقام شيرين علي صوته عليه وقاله انت هتقعد تخطب
- 8- القاضي المجرم رفض طبعاً طلب تأجيل الجلسات وعدم جعلها يومياً وقال في جلسة بكرة
- 9- فجأة سقطت د مرسي واللي معاه في الجلسة كله قعد يخبط علي القفص و يصوتوا والامن طلع كل الاهالي بره والدنيا إدريكت جامد
- 10- جت عربية الاسعاف أخذت د مرسي وعندما وصل للمحاكمة توفاه الله إهمال الرعاية الصحية في السجون دي جريمة كاملة ... علشان كده لما بنقول #السيبي_قتل_مرسي_ده فعلاً حقيقي.

<http://bit.do/eVmsD>

حول وفاة الدكتور مرسي

- خبر وفاة الدكتور مرسي بداخل المحاكمة اليوم ليس هو الخبر الغريب بالنسبالي " الغريب انه عايش " حتي هذا اليوم لأكثر من سبب
- 1- منذ لحظة تحديد إقامته بمقر الحرس الجمهوري في 3 يوليو 2013 وهو يعاني إجراءات إنتقامية إجراءات انتقامية تم إخفائه قسرياً لمدة أربعة اشهر بمعزل عن أسرته، بعد نقله من مقر الحرس الجمهوري في 5 يوليو وحتى ظهر في المحاكمة الأولى بأكاديمية الشرطة في 4 نوفمبر من العام نفسه، لكنه لم يتمكن من التواصل مع محاميه أو مع القاضي بسبب وضعه في قفص زجاجي حاجب للصوت أثناء المحاكمة كذا تمكينه من الحقوق القانونية للمتهم أثناء المحاكمة.

2- خاضع للحبس الانفرادي لمدة ثلاث سنوات في سجن المزرعة بمنطقة سجون طرة دون ابداء اسباب. وبحسب أسرته، لم يتمكن ذويه من زيارته سوى مرتين الأولى في سجن برج العرب في 6 نوفمبر 2013، والثانية في 4 يونيو 2017 بسجن المزرعة.

3- يعاني من مرض السكر المزمن، والذي أدى نتيجة ظروف الاحتجاز السيئة والحرمان من العلاج إلى مضاعفات خطيرة بينها الضعف الشديد في الإبصار بالعين اليسرى، وبثور في الفم والأسنان، فضلاً عن تكرار تعرضه لغيوبة نقص السكر في الدم هذا بالإضافة لإصابته بالتهابات روماتزمية حادة بالعمود الفقري وفقرات الرقبة نتيجة إجباره على النوم على الأرض.

4- كان هناك شكوك بإصابته بأمراض مزمنة بالكبد والكلية نتيجة سوء التغذية وحرمانه من دخول الطعام المناسب لظروفه الصحية ومتطلبات سنه، هذا بالإضافة إلى رفض تزويده بالملابس أو معدات النظافة الشخصية وكذا الكتب والصحف.

5- الدكتور مرسي تقدم بطلب للمحكمة للعلاج في 8 أغسطس 2015، ورغم تصريحات المحكمة بانتداب طبيب متخصص في مرض السكر، إلا أنه لم يحضر حتى اليوم.

6- في 29 نوفمبر 2017 اشتكى مرسي للمحكمة الإهمال الطبي الذي يتعرض له في السجن، لكن دون جدوى.

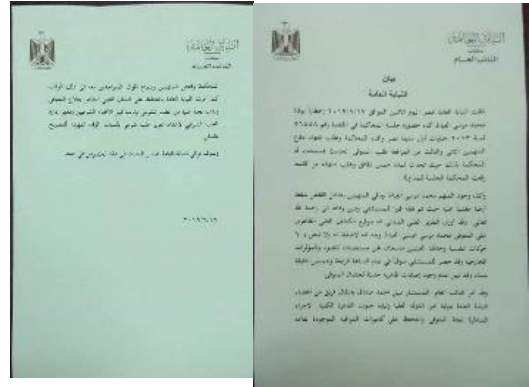
للعلم ما لدينا من معلومات توضح أن قطاع السجون لديه تعليمات من وزير الداخلية، اللواء محمود توفيق، والذي كان يقود جهاز الأمن الوطني قبل شغله المنصب الحالي، بعدم الاستجابة نهائياً لمطالب أي من قيادات جماعة "الإخوان"، الذين يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة، بالعلاج داخل مستشفى السجن أو على نفقتهم الخاصة في مستشفيات خارجه، علاوة على منع إدخال الأدوية لهم من خلال ذويهم.

<http://bit.do/eVmwG>

#قتلوا_مرسي

هذا مع حدث حسب بيان النائب العام المصري
طلب الرئيس محمد مرسي اثناء جلسة المحاكمة.
الحديث فتحدث لمدة 5 دقائق ثم رفعت الجلسة
للاستراحة وفي اثناء ذلك سقط مغشيا عليه حيث نقل
للمستشفى في تمام الرابعة والنصف عصر اليوم
رحم الله د مرسي

<http://bit.do/eVmxN>



سلطات الانقلاب العسكري في مصر ترفض تسليم جثمان الرئيس السابق د. محمد مرسي لدفنه في مسقط رأسه بقرية العدو بالشرقية و تقرر دفنه في مدينة نصر و بحضور الأبناء و حرمان زوجته من الحضور

<http://bit.do/eVmF4>

18 يونيو

توفي الله الدكتور محمد مرسي، وندعو لأسرته ومحبيه بالصبر والسلوان، فهو اليوم في مكان أفضل كثيرا مما كان فيه في السنوات الأخيرة .
أما مكانه الذي أخلاه فلا زال به الآلاف، يعانون من نفس الظروف التي أدت إلى وفاة الدكتور مرسي والتي يشجبها اليوم كل من نبض قلب في صدره وجرى دم في عروقه .
هل يكون ناقوس الموت هذا ناقوس إنذار للنظام؟ لا ننتظر رحمة ولا إنسانية، نطالب فقط بتفعيل القانون - قانونكم، واللوائح - لوائحكم. نطالب بأن تحترموا فقط أنفسكم .
ومن باب التذكرة، هذه مقتطفات فقط، من بعض الحالات فقط، في شهر يونيو فقط.
الدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح، ٤٩٠ يوم حبس انفرادي إلى الآن، ممنوع من التريض، حالته الصحية متدهورة، إدارة السجن تتعنت معه في تلقي العلاج. المحامي بتاعه طلب عرضه علي مستشفى وقال انه اتعرض لنوبة قلبية وان السجن يرفض دخول الادوية له، وانه ممكن و هو نايم بالليل يتوقف عن التنفس، يحتاج جهاز لتنظيم النفس اثناء النوم. ادارة السجن رفضت دخول الجهاز ده.
الشيخ عبد الرحيم جبريل ٧٨ سنة
الصحفي "خالد حمدي" تستمر معاناته داخل #سجن_العقرب ، بعد منعه من الزيارة لأكثر من سنتين، وبقاءه في التأديب بالشهور، وتدهور صحته بشكل كبير ويستدعي عناية طبية عاجلة.
جهاد الحداد يدخل كل جلسة محمولاً من العساكر لانه لا يستطيع حتى الوقوف على قدميه بسبب عجز ركبتيه عن حمله ..ثم يزحف على أريكة القفص الخشبية ليقرب من الزجاج العازل لنراه، بحسب والدته .
الاء السيد إبراهيم، تتدهور حالتها الصحية للمعتقلة بمحبسها بقسم شرطة القنايات بالشرقية حيث تتعرض لحالات إغماء متكررة مع تجاهل إدارة القسم طلبها للعرض على طبيب
هدى عبد المنعم، المحاميه بالنقض، ٦٠ سنة: لا أزور ولا أزار ولا اى حقوق إنسانيه وأنا في مثل هذا السن، حضرتك تعلم وأنا جايه الجلسه الحرس كانوا ببشيلوني عشان اطلع عربيه الترحيلات وهذا مؤلم علي نفسيتي.
الدكتور/ محمد زكي عبدالحميد -طبيب عظام، تواصل قوات الأمن الإخفاء القسري بحقه وذلك من القبض عليه يوم الإثنين 3 يونيو 2019 من مسكنه بالعاشر من رمضان حيث حملوه لعدم استطاعته الحركة واقتادوه لجهة مجهولة. الدكتور زكي يعاني شلل نصفي والضغط العالي ومرض السكري وعدم إعطائه العلاج يهدد حياته
زوجة المعتقل عبد الباسط شكري:

دخل زوجي في اضراب كلى عن الطعام والشراب منذ 10 أيام لرفض السجن علاجه. اعتقل يوم 29/4/2018 وظل مختفيا لمدة 120 يوم ظهر بعدها بناية أمن الدولة العليا على ذمة قضية ملفقة

وكان زوجي لايعانى من اى مرض ولكن تم كسر ذراعه بسبب التعذيب للاعتراف بتهم لم يفعلها أحمد رمضان ، والده تُوْفِيَ (١٣ يونيو)

أحمد معتقل من شهر ٦ سنة ٢٠١٦ في سجن العقرب ٢ قضية حسم ١ أحمد كان أصيب بالدرن وقاعد في العزل.

أحمد في سنة 4 قسم ميكانيكا باور هندسة حلوان.

أحمد بدوي (اللي نزل لوحده بياطرة لا للتعديل)، جددوا حبسه ١٥ يوم،

أحمد ممنوع من زيارة أهله حتي الآن، ويحتاج للعرض علي طبيب لأنه محبوس انفرادي وتعرض للاغماء أكثر من مرة.

سميه ماهر كملت 600 يوم لوحدها في ززانه انفرادي في مكان مجهول، وممنوع عنها الزيارة ورؤية اهلها .

سالم كامل - واخذ ١٥ سنة في سجن قنا. عاش وكمل هندسة، من سنة نقلوه سجن الوادي وفي ظروف سيئة جدا هناك ويبعت استغاثات إنه بس يرجع قنا .

الصحفي معتر ودنان ممنوع من الزيارة منذ 7 أشهر ومحاميه يُبلغ أسرته بانهياء معنوياته لدرجة تمزيقه ملابسه بعدما رفض القاضي الاستماع له في الجلسة الأخيرة. معتر اعتقل بعد مقابلة صحفية مع الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات المستشار هشام جنيينة.

ودول بقى اللي ماتوا فعلا:

المعتقل "سامح عبدالهادي ثابت " على إثر تدهور حالته الصحية نتيجة الإهمال الطبي في سجن وادي النطرون.

توفي منذ قليل (٩ يونيو) المعتقل عبد الرحمن ضيف

وذلك بعد اصابته بجلطة دماغية داخل محبسه بمركز شرطة ههيا، و التي نقل على أثرها للعناية المركزة وظل في غيبوبة نتيجة تأخر علاجه بسبب الإهمال الطبي المتعمد بحقه حتى وافته المنية انتحر وائل محمود السباعي، 22 سنة (٨ يونيو) داخل سجن وادي النطرون. كان له محاولات عديدة في الانتحار ولكن اليوم المحاولة افضت إلى موت. اعتقلوه وهو عنده 16 سنة وحكموا عليه بالسجن 10 سنوات .

مش بنتكلم عن أحكام الإعدام، ولا الإخفاء القسري، ولا الأحكام الظالمة، ولا الحبس الاحتياطي المفتوح، ولا الانفرادي المبرح، ولا التعذيب. بنتكلم - النهارده - بس عن التجاهل والإهمال الطبي المتعمد - ونهايته.

<http://bit.do/eVrxQ>

حزين ومتألم لرحيل الدكتور محمد مرسى على هذا النحو ..

لكني اليوم اشعر بخطر وألم اكبر على عشرات الألوف من المصريين في المحابس والسجون ورهن الاعتقال والاختفاء القسري في ظروف غير انسانية وتفتقد على الأقل للرعاية الصحية والطبية الكافية. وتحضرني اسماء اصدقاء ومعارف أعزاء أغلبهم مسنين ومن بينهم وفق الترتيب الأبجدي مع حفظ الالقاب:

. حازم عبد العظيم نائب وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات قبل الثورة ومدير حملة السيسي الانتخابية للرئاسة 2014.
. جمال عبد الفتاح الدكتور الصيدلي والمناضل الاشتراكي .
. سامي عنان الفريق رئيس اركان الجيش المصري السابق
الذي لا نعرف ابن هو بعد الزج به الى محاكمة عسكرية لتجرؤه
على إعلان نية الترشح للرئاسة 2018 .
. عبد المنعم ابوالفتوح الدكتور الطبيب
ورئيس حزب مصر القوية المرشح الرئاسي السابق عام 2013 منافسا لمرسي .
. عصام سلطان المحامي ومن قيادات حزب الوسط
المنشق على جماعة الاخوان.
. محمد سعد الكتاتني الاكاديمي المتخصص في العلوم
ورئيس مجلس النواب السابق والقيادي بحزب الحرية والعدالة وجماعة الاخوان .
. محمد البلتاجي الدكتور الطبيب من قيادات
حزب الحرية والعدالة والإخوان.
. محمود الخضيرى المستشار والقاضي الجليل
ورئيس نادي قضاة الاسكندرية الأسبق واحد رموز استقلال القضاء.
. مصطفى النجار الدكتور طبيب الاسنان
والنائب البرلماني الليبرالي السابق
ضحية الاختفاء القسري منذ سبتمبر 2018 .
. هشام جنينة المستشار القاضي الجليل
ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات السابق .
. يحيى حسين عبد الهادي الضابط المهندس السابق
بالقوات المسلحة ومدير مركز اعداد القادة سابقا والمتحدث باسم التيار المدني.
وآخرون وآخرون وستلاحظون حضراتكم تباين مواقفهم من 3 يوليو 2013 وتنوع اتجاهاتهم وافكارهم
وخبيراتهم في خدمة الوطن .
وكلهم في النهاية ابناء مصر وقبل هذا وذاك بشر وبني آدميين .
حقا اخشي عليهم وعلى كل سجين في مصر لا يجد الرعاية ويمر عليه اليوم تلو اليوم والسنة تلو السنة
في محابس غير آدمية إلا فيما ندر و بقوة المال وبفضل من السلطة لا القانون والحقوق وعلى قاعدة
المساواة.
أتألم لما لحق بالدكتور المهندس محمد مرسي الرئيس الوحيد المنتخب ديمقراطيا ومن بين المدنيين
في تاريخ مصر لكني اتساءل اذا كان هذا هو مصير الرجل في هذه المحابس وهذه المحاكمات وهو من
هو بحكم كونه كان رئيسا لمصر وبما اتاحه المنصب من علاقات اقليمية ودولية ومكانة في الدستور
وبما وراءه من تنظيم كبير بحجم جماعة الاخوان وكان من بين قادته فمابالنا بهؤلاء الآخرين الذين
تذكرت بعضا منهم .وما بالنا بالمصريين ضحايا المحابس اللاآدمية الفقراء المنزوعي الحول مع اسرهم
وبلا علاقة بسلطة و مال وشهرة.
ألا يستحق هذا الخطر العظيم ان يتوحد حوله من اختلفوا حول الترحم على الرئيس مرسي .. ولا
حول ولا قوة إلا بالله.

تحدثوا يرحمكم الله عن احوال السجون والاختفاء القسري والعدالة ولا تصمتوا او تتهاونوا حتى لا يلقي مصير الدكتور مرسي مصري تلو آخر.

<http://bit.do/eVPo6>

بيان حول وفاة الرئيس الأسبق محمد مرسي

عبّرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية اليوم عن صدمتها البالغة لوفاة الرئيس الأسبق محمد مرسي، نتيجة التقاعس عن توفير الرعاية الصحية الضرورية، وهو التقاعس الذي يشكل قتلاً بالامتناع عن تقديم الرعاية الطبية، وفقاً لقانون العقوبات المصري وغيره من المواثيق الحقوقية الدولية. وكان الرئيس الأسبق، والمحتجز من 3 يوليو 2013، وأسرته ومحاموه قد حذروا مراراً من تدهور حالته الصحية، وقد عبّر مرسي في تسجيل صوتي في إحدى جلسات محاكمته في نوفمبر 2017، قبل حوالي 18 شهراً على وفاته، عن قلقه على حياته وأكد على قناعته بأنه يواجه خطر الموت في محبسه نتيجة للإهمال والتعنت الذي أبداه المسؤولون عن سجن مزرعة طرة في ذلك الوقت.

وبخلاف التقاعس عن توفير الرعاية الصحية، فقد نبهت عدة منظمات حقوقية مصرية ودولية إلى تدهور ظروف حبس الرئيس السابق وانتفاء شروط العدالة والنزاهة في محاكمته.

قضى الرئيس الأسبق تلك الفترة التي تقترب من ست سنوات في حبس انفرادي، طبقاً لأسرته ومحاميه، دون السماح له لفترات طويلة بالخروج للتريض، بالمخالفة للدستور والقانون، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نلسون مانديلا). هذا بخلاف ما شاب محاكمته من مخالفات متعددة للنصوص الدستورية المنظمة للحق في المحاكمة العادلة وقانون الإجراءات الجنائية، من حق في رؤية الدفاع والسماح للمتهم بالاطلاع على كافة الأوراق المتعلقة بمحاكمته.

وتحث المبادرة المصرية كافة المعنيين بحقوق الإنسان والعدالة الجنائية في مصر على تبني حملة واسعة لدفع السلطات المصرية بشكل عام ووزارة الداخلية بشكل خاص إلى وقف استخدام السجون المصرية كساحات للانتقام السياسي وتصفية الحسابات مع الخصوم على حساب الحد الأدنى من المعايير الدولية المنظمة لحقوق السجناء والحق في المحاكمة العادلة وعدم مخالفة الدستور والقانون المصريين.

وتدعو المبادرة المصرية أخيراً إلى إجراء تحقيق قضائي مستقل في ملابسات وفاة الرئيس محمد مرسي، والفحص العاجل للحالات المشابهة الموجودة في السجون المصرية.

<http://bit.do/eVPpj>

18 يونيو

تم دفن جثمان د.محمد مرسي فجر اليوم، الثلاثاء، بمدافن الوفاء والامل بمدينة نصر.

اجراءات الدفن تمت بسرعة في سرية تامة وبحضور اثنين فقط من اولاده. رفضت السلطات تسليم الجثمان لاسرة د.مرسي لدفنه بمسقط رأسه، العدة- الشرقية، ولم تسمح بإقامة صلاة الغائب علي روحه في اي مسجد بالبلاد. حتي ان مجموعة الصحفيين ومراسلي الصحف

الذين قضوا الليل، ليتابعوا مراسم الدفن، لم تمكنهم السلطات من رؤية الجثمان او الموكب او مكان الدفن..

هكذا يكون الفجر في الخصومة..
رحم الله الفقيد وانتقم من الظالمين.

<http://bit.do/eVPst>

نساء ضد الانقلاب

كلمة الدكتور / محمد مرسى بجلسة الإثنين الموافق ١٧ / ٦ / ٢٠١٩ .

أولا

أنا مش هاخذ وقت كثير من المحكمة بس أنا عايز أتحدث عن واقعة ذكرها الأستاذ / كامل مندور وأريد أن أوضح إن الدائرة ١٥ برئاسة المستشار / شعبان الشامي في حيثيات حكمها عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لعدم اختصاص المحكمة بذلك قالت : " لقد قامت في البلاد ثورة ولا ينكرها إلا أعمى " وهذا الكلام كلام سياسي ليس له علاقة بالموضوع والقانون .

وبعدين أنا معرفشى إن محكمة الموضوع بتاع حضرتك واللى كانت بتتظر قضية التخدير مع قطر ردت على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى اللي أثاره الأستاذ / كامل بابويه . وإن المحكمة تكون عندها عقيدة في هذا الخصوص .

ثانيا

عايز أقول إن المصطلح اللي قالوا الأستاذ / كامل عن مسألة الحقيقة الخاصة بالدولة هذا الأمر يجب أن يؤخذ في الاعتبار ، وطلبت من المحكمة إني أجلس معاها جلسة خاصة وهي رفضت .

أنا غير قادر على أن أدافع عن نفسي ، أنا برئ ولن أفتح حقيبة الدولة إطلاقا ، أبدا .

أنا عايز أقول إن هناك أمور كثيرة لا يمكن أن أتكلم فيها لأن بيني وبين القاضين على إدارة البلاد الآن تفاصيل كثيرة لا أحد يعلمها غيري ولا يمكن لي أن أبيع بها لأحد هكذا .

نص كلمة دكتور #محمد مرسى اليوم في المحكمة

<http://bit.do/eVPtW>

18 يونيو

مصر : "المفوضية السامية" تطالب بتحقيق مستقل في وفاة "مرسى"

طالب المتحدث الرسمي باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، روبرت كولفيل، بفتح تحقيق شامل ومستقل في ظروف وفاة الرئيس المصري الأسبق محمد مرسى ، بما في ذلك ظروف احتجازه.

وشدد في بيان رسمي اليوم على أنه يجب أن يتم التحقيق من قبل سلطة قضائية أو سلطة مختصة أخرى مستقلة عن سلطة الاحتجاز تمتلك تفويضا بإجراء تحقيقات فورية ونزيهة وفعالة في ظروف وفاته.

وقال في بيانه: " بما أن الرئيس الأسبق محمد مرسي كان رهن الاحتجاز لدى السلطات المصرية وقت وفاته ، فإن الدولة مسؤولة عن ضمان معاملته معاملة إنسانية واحترام حقه في الحياة والصحة. " وأضاف أنه يجب أن يتبع أي وفاة مفاجئة في الحجز تحقيق سريع ونزيه وشامل وشفاف تقوم به هيئة مستقلة لتوضيح سبب الوفاة.

وأوضح أنه هذه هي المبادئ العامة التي وضعتها مختلف هيئات حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان ، والتي نتفق معها بشكل كامل.

وأكد أن جميع الدول، بما في ذلك مصر واجب قوي يتمثل في اتخاذ أي تدابير ضرورية لحماية حياة الأفراد المحرومين من حريتهم طبقاً للتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقال المتحدث الرسمي باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ،: " لقد أثرت مخاوف بشأن ظروف احتجاز السيد مرسي ، بما في ذلك الحصول على الرعاية الطبية الكافية ، فضلاً عن إمكانية الوصول الكافي إلى محاميه وعائلته ، خلال فترة قرابة ست سنوات في الحجز، ويبدو أنه محتجز في الحبس الانفرادي لفترات طويلة، ولذلك ينبغي أن يشمل التحقيق جميع جوانب معاملة السلطات للسيد مرسي لفحص ما إذا كان لظروف احتجازه تأثير على وفاته. "

وتنص القاعدة 24 من قواعد مانديلا (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء) على أن توفير الرعاية الصحية للسجناء هو مسؤولية الدولة، وأنه يجب أن يتمتع السجناء بنفس معايير الرعاية الصحية المتوفرة في المجتمع ، ويجب أن يحصلوا على خدمات الرعاية الصحية الضرورية مجاناً دون تمييز على أساس وضعهم القانوني.

كما تنص المادة 27 من مانديلا على أن جميع السجناء تضمن الوصول الفوري إلى الرعاية الطبية في الحالات العاجلة وأن يتم نقل السجناء الذين يحتاجون إلى علاج أو جراحة متخصصة إلى مؤسسات متخصصة أو إلى مستشفيات مدنية.

وفيما يتعلق بالتحقيقات، تؤكد قواعد مانديلا في المادة 71 أنه على الرغم من بدء التحقيق الداخلي ، يجب على مدير السجن الإبلاغ ، دون تأخير ، عن أي وفاة أثناء الاحتجاز أو اختفاء أو إصابة خطيرة لسلطة قضائية أو سلطة مختصة أخرى مستقلة إدارة السجن وتفويضها بإجراء تحقيقات فورية ونزيهة وفعالة في ظروف وأسباب مثل هذه الحالات.

<http://bit.do/eVrz6>

كومي تي فور چستس

تطالب كومي تي فور چستس المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات ونفعل الآليات المستقلة لفتح تحقيق فوري في وفاة الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي، نتيجة الإهمال الطبي الجسيم خلال فترة احتجازه الانفرادية منذ يوليو/ تموز 2013.

وتعرب كومي تي عن قلقها العميق إزاء مصير الآلاف من المعتقلين تعسفياً بسجون مصر وذلك وفق ما وثقناه من سياسيات ممنهجة للقتل البطيء عبر الإهمال الطبي المتعمد الذي طال العديد من السجناء في مصر خاصة المحتجزين على ذمة قضايا سياسية منذ 2013 وحتى اليوم.

لقد حذرنا والكثيرون معنا من مغبة استمرار السلطات المصرية في إجراءات القتل البطيء للمعتقلين تعسفياً عبر الإهمال الطبي والقتل بالامتناع عن تقديم الرعاية الطبية والصحية الملائمة والحبس في

الزنازين الانفرادية والتعذيب النفسي والبدني، ما أدى إلى وفاة ما لا يقل عن 900 معتقلا ومحتجز وفق توثيقنا في الفترة من يونيو/ حزيران 2013 ومايو/ أيار 2019.

وطبقا للمعلومات الموثقة لدينا عن الحالة الصحية للرئيس الأسبق محمد مرسي فإننا إزاء جريمة قتل خارج إطار القانون مارست فيها السلطات المصرية إجراءات انتقامية واضحة عبر الحبس الانفرادي والعزل عن العالم الخارجي والامتناع عن تقديم الدواء والعلاج اللازم وغياب التحقيق العادل في اتهاماته المتكررة وأسرتة للسلطات بمحاولة قتله مع سبق الإصرار والترصد وفق ما ذكره في جلسات المحاكمات.

وتحدث مرسي إلى المحكمة في العديد من الجلسات وآخرها يوم 17 يونيو/ حزيران 2019 قبل وفاته بدقائق وقال أنه تمّ منع العلاج عنه، وأنه يتعرض للموت المتعمد من قبل السلطات المصرية، وتدهور حالته الصحية، وأنه تعرض للإغماء خلال الأسبوع الماضي أكثر من مرة، من دون علاج أو إسعاف، وطلب من المحكمة السماح بمقابلة الدفاع عنه الذي لم يلتقيه منذ ثلاث سنوات، وقد تعاملت المحكمة مع طلبه هذا بتعسف شديد بأن قامت بنهره وبإغلاق الصوت عنه ومنعه من مواصلة الحديث، وما لبث دقائق حتى سقط على الأرض ولفظ بعدها أنفاسه الأخيرة.

ولذلك فإننا ندق ناقوس الخطر بحق العديد من المحبوسين والذين يعانون من إهمال طبي جسيم قد يؤدي بحياتهم على غرار ما حدث مع مرسي، خاصة أن المعلومات التي لدينا حول الحالة الصحية للمرشح الرئاسي الأسبق ورئيس حزب مصر القوية عبد المنعم أبو الفتوح والمئات من أمثال حالته الصحية المتردية التي دفعته إلى استخدام 14 نوعا من الدواء تدعونا إلى وضع الجميع أمام مسؤولياته القانونية والإنسانية أمام الألاف من المعتقلين السياسيين رهن القتل البطيء.

إن الإهمال الطبي الذي يلاحق أبو الفتوح ورئيس نادي قضاة الإسكندرية الأسبق المستشار محمود الخضيري ووزير التنمية المحلية الأسبق محمد على بشر والقيادي بحزب الحرية والعدالة محمد البلتاجي والناشط السياسي أحمد دومة ورئيس مجلس الشعب الأسبق سعد الكتاتني ورئيس لجنة الإسكان ببرنامج 2012 إبراهيم أبو عوف والقيادي بجماعة الإخوان عيد دحروج وعضو مجلس نقابة الصحفيين الأسبق مجدي حسين والناشط الحقوقي إبراهيم متولي وعضو الفريق الرئاسي في عام 2012 عصام الحداد ونجله جهاد، وآلاف الحالات في مختلف سجون مصر، تدعونا للتحرك قبل فوات الآوان.

يقول المدير التنفيذي لـ "كوميتي فور جستس" أحمد مفرح: "معلوماتنا تؤكد أن قطاع السجون بمصر لديه تعليمات من وزير الداخلية اللواء محمود توفيق -الذي كان يقود جهاز الأمن الوطني قبل شغله المنصب الحالي- بعدم الاستجابة نهائيا لمطالب أي من قيادات المعارضة المصرية -الذين يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة - بالعلاج داخل مستشفى السجن أو على نفقتهم الخاصة في مستشفيات خارجه، علاوة على منع إدخال الأدوية لهم من خلال ذويهم."

وتنص القاعدة 24 من قواعد مانديلا (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء) على أن توفير الرعاية الصحية للسجناء هو مسؤولية الدولة، وأنه يجب أن يتمتع السجناء بنفس معايير الرعاية الصحية المتوفرة في المجتمع، ويجب أن يحصلوا على خدمات الرعاية الصحية الضرورية مجاناً دون تمييز على أساس وضعهم القانوني.

كما تنص المادة 27 من مانديلا على أن جميع السجناء تضمن الوصول الفوري إلى الرعاية الطبية في الحالات العاجلة وأن يتم نقل السجناء الذين يحتاجون إلى علاج أو جراحة متخصصة إلى مؤسسات متخصصة أو إلى مستشفيات مدنية.

وأوجب الدستور المصري معاملة المسجون المعاملة اللائقة التي تحفظ عليه كرامته وتكفل دفع الأذى المادي والمعنوي عنه، وأكد على أنه لا يكون حجزه ولا حبسه إلا في أماكن لائقة إنسانياً وصحياً، كما أكد على حق كل مواطن في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة، وجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة، كما وضع القانون المصري اشتراطات صحية وغذائية لكفالة الرعاية الصحية للمسجونين، كما وضع سياج من الواجبات تقع على عاتق طبيب السجن، وهو ما لم يتم مراعاته والالتزام به في التعاطي مع الواقع الأليم والإهمال الطبي الشديد للمحتجزين في السجون المصرية.

إننا ندشن حملة "أوقفوا القتل البطيء" في سجون مصر، كصرخة حقوقية جديدة، تدعو خلال أسابيع ممتدة إلى تصفير السجون المصرية بخطوات تبدأ بالإفراج الصحي الفوري عن كبار السن والحالات المرضية المتدهورة.

كوميدي فور جستس تطالب مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتبني الحملة والتدخل العاجل لحل الأزمة الحقوقية المتصاعدة في السجون المصرية في ظل غلق السلطات المصرية لكافة مسارات الحوار والتمكين القانوني والتصحيح الفوري لما يحدث.

<http://bit.do/eVrZe>

19 يونيو

**مرسي لن يكون الأخير: الإهمال الطبي في السجون أداة نظام السيسي لقتل الخصوم
منظمات حقوقية: تطالب بالسماح للصليب الأحمر وهيئات أممية بتقصي أوضاع السجون المصرية
بيان مشترك**

تؤكد المنظمات الحقوقية الموقعة على هذا البيان أن واقعة وفاة رئيس الجمهورية الأسبق محمد مرسي بهذه الطريقة الصادمة أثناء محاكمته، نتيجة الإهمال الطبي والحرمان من الرعاية الصحية، تفضح اتجاه النظام الحالي للانتقام من خصومه السياسيين في السجون، بالتعذيب والإهمال حد القتل العمدي البطيء والحبس الانفرادي. وتؤكد المنظمات أن محمد مرسي لن يكون الأخير إذا استمر الوضع كما هو عليه، فثمة آخرين خلف القضبان ينتظرون المصير نفسه، طالما بقيت السجون المصرية بمعزل عن المراقبة الفعالة من جهات مستقلة. وفي ذلك تطالب المنظمات مجدداً بالسماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بتقصي أوضاع السجون المصرية والوقوف على حالة السجناء، كذلك السماح للمنظمات الحقوقية المصرية والدولية بزيارة السجون والمجلس القومي لحقوق الإنسان، على أن يتم نشر تقريرهم حول أوضاع السجون وتوصياتها علانية. كما تطالب المنظمات الموقعة أدنا بالسماح لفريق من خبراء مستقلين تابعين للأمم المتحدة للوقوف على أسباب وفاة محمد مرسي والتحقيق في الأمر. وكذلك محاسبة المسؤولين عن الإهمال الطبي الذي تعرض له محمد مرسي.

في 8 يوليو الماضي أصدرت خمس منظمات حقوقية مصرية بيان مشترك تحث فيه المجتمع الدولي للتدخل من أجل وقف "القتل التدريجي" لمحمد مرسي وآخرين، مطالبة السلطات المصرية بالوفاء بالتزاماتها القانونية في توفير الرعاية الصحية اللازمة لمرسي في محبسه ولآلاف المحتجزين غيره. إلا أن السلطات المصرية لم تجد رداً على هذه النداءات إلا مزيد من حملات الاغتيال المعنوي والتشويه والتشهير بالمنظمات المصرية المنضمة للبيان وكل من تضامن معها دولياً، والمضي قدماً في الاغتيال الفعلي للرئيس الأسبق.

وفي ذلك تحمّل المنظمات الموقعة على هذا البيان السلطات التنفيذية وعلى رأسها الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي مسئولية وفاة الرئيس الأسبق محمد مرسي، حيث أنه من غير المعقول أن يتم التنكيل برئيس سابق وحرمانه من الرعاية الطبية اللازمة رغم النداءات المحلية والدولية حيث كان يعاني من أمراض مزمنة منها السكر والضغط، دون علم الرئيس الحالي وتأييده. فمن واقع متابعة المنظمات الحقوقية لحالات عدة يتبين أن تعامل سلطات السجون مع السجناء السياسيين رفيع المستوى يحدده قرار سياسي رفيع المستوى، كذلك الذي صدر بشأن تقديم رعاية صحية فاخرة للرئيس الأسبق حسني مبارك طوال فترة محبسه. ومن ثم تطالب المنظمات الموقعة بإنهاء الضوء الأخضر الممنوح لتوحش الأجهزة الأمنية لاغتيال الخصوم السياسيين بما في ذلك إباحة القتل بوسائل متنوعة مباشرة وغير مباشرة، وتواطؤ المؤسسات الموالية الأخرى- بما فيها الإعلامية- في القتل المعنوي.

كما تستنكر المنظمات الموقعة على البيان التقاعس الدولي وتجاهل رؤساء الدول الذين سبق والتقى بهم محمد مرسي خلال فترة ولايته للنداء الذي أطلقته بعض المنظمات الحقوقية من أجل التدخل لإنقاذ حياته، والتقارير الصحفية المنشورة في صحف دولية حول حالة مرسي الصحية المزرية وأوضاع السجون المتردية في مصر، فربما كان لتدخلهم أثره في تحسين ظروف احتجازه أو إنقاذ آخرين غيره ينتظرون في طابور الموت بالسجون المصرية.

منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم في 2014 تم الزج بعشرات الآلاف من المعارضين السياسيين في السجون سواء إسلاميين أو علمانيين كذلك تم الزج بأصحاب الآراء والموافق المستقل من ومدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان، على خلفية اتهامات معظمها ملفقة تتعلق أغلبها بالانضمام إلى جماعة إرهابية أو جماعة محظورة، أو بممارسة العنف والإرهاب والحض عليه. إن التوسع في توظيف مثل هذه الاتهامات في إطار الانتقام السياسي، جعل من الصعب الوقوف على حقيقتها وتحديد هوية مرتكبيها، وألغى الفواصل الشاسعة بين المعارضين السلميين وهؤلاء الذين لجأوا للعنف، والأهم أن أفقد الدولة الكثير من مصداقيتها في مكافحة الإرهاب.

لقد تحولت السجون المصرية إلى معسكرات اعتقال كبرى، الهدف منها هو معاقبة المعارضين السياسيين على نشاطهم السياسي، تارة بالحبس وأخرى بالإهمال الطبي المتعمد سواء لاحتياجاتهم الصحية أو ما ألم بهم من أمراض جديدة بسبب ظروف الاحتجاز السيئة، إذ وصف تقرير حقوقى بعنوان "كيف تعالج سجيناً حتى الموت"، بطئ الاستجابة للحالات الحرجة وعدم تقديم العلاج والاعتماد على المسكنات فقط، بأبرز الطرق المؤدية للقتل البطيء داخل أماكن الاحتجاز. الأمر الذي يحمل أيضاً رسالة تحذير قوية للمعارضين السياسيين خارج السجون بالكف عن نشاطهم حتى لا يلقوا المصير نفسه.

الرئيس الأسبق محمد مرسي ليس الأول في قائمة القتل البطيء في السجون المصرية ولن يكون الأخير، لكن واقعة وفاته تعكس بشاعة الجرم الذي يرتكب بحق المحتجزين جميعهم، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، في جريمة مكتملة الأركان يشترك فيها كل القائمين على تحقيق العدالة بداية من الرئيس الحالي، مروراً بجهات سن القوانين وسلطات إنفاذها. ففي نوفمبر 2017 لاقى الناشط النوبي جمال سرور حتفه في السجن إثر تعرضه لغيوبية بعد تدهور حالته الصحية نتيجة تقاعس سلطات السجن عن توفير الرعاية الطبية له بسجن الشلال بأسوان. وقبله شهرين فقط، توفي المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين مهدي عاكف 89 عاماً في محبسه، إذ لم ترحم سلطات السجن شيخوخته ولا معاناته مع مرض سرطان البنكرياس وأمراض أخرى، هذا بالإضافة إلى 245 حالة وفاة أخرى في تقرير مراقبة مراكز الاحتجاز لعام 2018 داخل أماكن الاحتجاز المختلفة.

وفي هذا السياق تحذر لمنظمات من أن مؤشر الوفيات نتيجة الإهمال الطبي في السجون مرشح للزيادة طالما بقيت السجون المصرية بلا رقابة، وبقي المسؤولون عنها بمعزل عن المحاسبة والمساءلة. إذ تخشى المنظمات الموقعة على حياة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح 67 عام، المرشح السابق لرئاسة الجمهورية ورئيس حزب مصر القوية، المحبوس انفرادياً منذ فبراير 2018، والذي سبق وأفاد ذويه ومحاميه بمعاناته من مشاكل صحية ضخمة في التنفس، وسبق أن تعرض إلى ستة ذبحات صدرية في محبسه الانفرادي بالإضافة إلى آلام في المعدة ومشاكل في الظهر تعيقه عن الحركة، ورفضت إدارة سجن طرة تحسين ظروف احتجازه وتنفيذ أمر نيابة أمن الدولة العليا بنقله للعلاج بالمستشفى وعمل الفحوصات الطبية. كما يعاني نائب رئيس حزب مصر القوية محمد القصاص المحبوس من فبراير 2018 أيضاً، من اضطراب ضغط الدم والسكر وهي أمراض مزمنة تحتاج لرعاية طبية مستمرة، يتعاسس سجن طرة سيئ السمعة عن تقديمها. كذلك يعاني المحامي الحقوقي إبراهيم متولي من تضخم في البروستاتا ويتعرض للإهمال الطبي في سجن طرة شديد الحراسة (العقرب). كما يتعرض أيضاً المستشار هشام جنينة والدكتور جمال عبد الفتاح للإهمال الطبي مما يهدد صحتهم وحياتهم.

المنظمات الموقعة (أبجدياً):

1. الجبهة المصرية لحقوق الانسان
2. كومتى فور جستس
3. مبادرة الحرية
4. مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان
5. مركز النديم
6. مركز عدالة للحقوق والحرريات
7. المفوضية المصرية للحقوق والحرريات
8. مؤسسة حرية الفكر والتعبير
9. مركز بلادي للحقوق والحرريات

عبدالله محمد مرسي يندد بمنع الصلاة على أبيه
وتشييعه وإقامة عزاء له حتى بمنزل أسرته

<http://bit.do/eVPtz>



تصريحات | مصر

منعوا الصلاة عليك
وتشييعك وإقامة عزاء
لك بما يليق بأول
رئيس مصري شهيد
منتخب في تاريخ مصر
حتى في منزل الأسرة
منعونا من تلقي
العزاء فخذلهم الله
وصلى عليه ملايين
المسلمين في مشارق
الأرض ومغاربها

عبدالله محمد مرسي

AJA.Egypt

الامن منع تشيع جنازه دكتور مرسي ولما أهل قريته اتحدوا وعملوا جنازه ليه وصلاة غائب علي روحه الأمن هاجمهم وقبض علي بعض أهالي مرسي واهالي القرية الفجر في الخصومه نقيصه وليس قوه
<http://bit.do/eVPr4>

صحيفة "الإندبندنت" البريطانية تتهم الشرطة المصرية بالتسبب في قتل مرسي وتركه ملقى على أرضية قفص الاتهام في المحكمة لمدة 20 دقيقة بعدما فقد وعيه وسقط
<http://bit.do/eVPsF>

التحقيق مع إمام مسجد بقرية العدو بعد أداء صلاة الغائب على محمد مرسي ومطالبته بالقصاص
 علم "القاهرة 24" من مصادر مطلعة، أن وزارة الأوقاف ستفتح تحقيقاً حول استخدام المساجد بقرية العدو في محافظة الشرقية، لصلاة الغائب على محمد مرسي، الذي وافته المنية، مساء الإثنين الماضي، داخل قاعة المحكمة أثناء نظر قضية اقتحام الحدود الشرقية.
 وأضافت المصادر لـ"القاهرة 24"، أن وزارة الأوقاف ستفتح تحقيقاً مع إمام مسجد قرية العدو، بعدما قال إنه لن يتم تسلم العزاء في محمد مرسي، إلا بعد القصاص له، بحسب ما نقلته بعض التقارير الصحفية لمواقع أجنبية.
 وأشارت المصادر، إلى أن دعوة القصاص هي دعوة مباشرة بالعنف وارتكاب أعمال تخريبية، خاصة وأن محمد مرسي قد وافته المنية بصورة طبيعية داخل المحكمة، بعد أن سقط مغشياً عليه داخل قفص الاتهام، عقب طلب الكلمة من القاضي، والانتهاه من أقواله.
 وكانت تقارير صحفية أجنبية، أشارت إلى أن مساجد قرية العدو مسقط رأس محمد مرسي، فتحت أبوابها لأداء صلاة الغائب على وفاته، وسط حضور من أهالي القرية والقرى المجاورة.
 ونقلت التقارير عن الإمام الذي أم المصلين، قوله: "لن نأخذ العزاء في الرئيس محمد مرسي، حتى القصاص وأخذ حقه"، (بحسب موقع يورونيوز).
 التلفزيون الإسرائيلي ينعي محمد مرسي من مدفنه وينتقد التغطية المصرية (صور)
 وتوفي مساء الاثنين الماضي، محمد مرسي العياط، الرئيس الأسبق، أثناء حضوره في جلسة محاكمته في قضية اقتحام الحدود الشرقية والتخابر، حيث طلب "مرسي" الكلمة من القاضي فسمح له، وفي أعقاب رفع الجلسة، أصيب بنوبة إغماء وتوفي على إثرها.
 وكان محمد مرسي، قد تحدث مع عائلته منذ أيام ولم يذكر لهم شيء عن وضعه الصحي، بحسب قناة العربية، والتي أكدت على أن عائلته ستلقي نظرة على جثمانه بعد انتهاء عمل فريق الطب الشرعي.
 ماذا حدث في محاكمة التخابر اليوم؟
 وأجلت محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بمجمع المحاكم بطره، محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي و23 آخرين من قيادات جماعة الإخوان في القضية المعروفة إعلامياً بـ"التخابر مع حماس" وإفشاء أسرار الدفاع عن البلاد لدولة أجنبية ومن يعملون لمصلحتها، لجلسة غدا الثلاثاء لاستكمال سماع مرافعة الدفاع.

وتعقد الجلسة برئاسة المستشار محمد شيرين فهمي وعضوية المستشارين عصام ابو العلا وحسن السائس وحضور الياس إمام رئيس نيابة امن الدولة العليا وسكرتارية حمدي الشناوي. وكانت محكمة النقض في وقت سابق قد قضت بإلغاء أحكام الإعدام والمؤبد بحق الرئيس المعزول محمد مرسي و21 آخرين وقررت إعادة المحكمة.

وفي ذات السياق كانت محكمة جنايات القاهرة أصدرت في 16 يونيو 2015 حكماً بإعدام خيرت الشاطر ومحمد البلتاجي، وأحمد عبد العاطي بينما عاقبت بالسجن المؤبد محمد مرسي ومحمد بديع و16 آخرين والسجن 7 سنوات للمتهمين محمد رفاعة الطهطاوي، وأسعد الشيخة. حيث كانت محكمة النقض قد أصدرت حكمها بإعادة محاكمة المتهمين الجديد بعد أن قضت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار شعبان الشامي بمعاقبة كل من المتهمين محمد خيرت الشاطر ومحمد البلتاجي وأحمد عبد العاطي السيد محمود عزت ومتولي صلاح الدين عبد المقصود وعمار السيد البنا وأحمد رجب سليمان والحسن خيرت الشاطر وسندس شلبي وأبو بكر حمدي واحمد محمد الحكيم ورضا فهمي خليل ومحمد أسامة محمد العقيد وحسين القزاز وعماد الدين عطوة وإبراهيم فاروق الزيات بالإعدام شنقا.

<http://bit.do/eVPuD>

بعد منع الزيارة.. أهالي المعتقلين: "نخشى تكرار سيناريو الرئيس مرسي في القتل البطئ"

شكا أهالي المعتقلين من قرار وزارة الداخلية من الزيارات عن ذويهم في جميع السجون لأجل غير معلوم وتوقف جلسات المحاكمات الجنائية والعسكرية، وإصدار قرارات النيابات بتجديد الحبس بدون حضور المتهمين أو محاميهم بسبب تعذر نقلهم. وأبدى الأهالي تخوفهم من الحالة الصحية والنفسية التي تؤثر على ذويهم جراء القرارات الصادرة بالمخالفة للقانون، في ظل تزايد حالات الإهمال الطبي الذي يعانيه المعتقلين داخل محبسهم. وأبدى الأهالي تخوفهم من تكرار نفس سيناريو القتل البطئ بالإهمال الطبي الذي تعرض له الدكتور محمد مرسي، أول رئيس منتخب بعد ثورة يناير، الذي لفظ أنفاسه الأخيرة بعد داخل قفص الاتهام بعد إصابته بالإغماء ورفض إسعافه لمدة 20 دقيقة قبل أن يتم نقله إلى المستشفى التي أكدت وفاته. في السياق ذاته تؤكد التنسيقية المصرية للحقوق والحريات على مخالفة قرار وزارة الداخلية بمنع الزيارة عن المعتقلين لقانون الإجراءات الجنائية، ومعايير حقوق الإنسان التي يكفلها القانون المصري والدولي. كما تؤكد أن قرارات تجديد حبس المتهمين بدون حضورهم أو من ينوب عنهم من المحامين مخالف لقانون السلطة القضائية.

<http://bit.do/eVPwv>

26 يونيو

وزيران سابقان بحكومة الرئيس الراحل «#محمد_مرسي»، تقدما بطلب رسمي لمكتب المفوض الأعلى لحقوق الإنسان في «#الأمم_المتحدة»، للتحقيق في «ملاسات مقتل الرئيس مرسي» هل يقبل نظام #السياسي بتحقيق دولي؟

<http://bit.do/eWRxU>

30 يونيو

العريان يطالب القاضي شرين فهمي بالتنحي، ويتهمه بالتسبب في قتل الرئيس
الراحل #محمد_مرسي بعد تركه في القفص مغشيا عليه والاستعانة بطبيب رمد غير متخصص
لإسعافه. <https://bit.ly/2KP9k9W>